

اليد او دغينه فلان ذكر اسقطت الخصومة وان قال المتري بعتن فلان  
وقال صاحب ليد ودغينه فلان ذكر اسقطت الخصومة بغير بيعة ولا يمين  
بانه تهاون وعينه وتوكلت بذكره او صاق ولا يتحقق بالطلاق والبعثان  
ويستحق اليمين بانتم النزل النزل النوبت على حوسه عم والفقير بانتم  
الذي انزل الاجل على عبي عم والجوسى بانتم الذي خلق النار ولا يتحقق  
بيوت عبادتهم ولا يجزى غلبت اليمين على المسلم بزمان ولا يمان ومين  
ادعى ايد ابتاع من مزاجه بالف حجب يستحق بانتم ما يملككم ببيع قائم فيه ولا  
يستحق بانتم ما بعت ويستحق في العصب بانتم ما يستحق عليكم  
ردّه ولا يلحق بانتم ما عصبت وفي النكاح بانتم ما يملككم نكاح قائم في الحال  
وفي دعوى الطلاق بانتم ما يباين منكر الشاعه بما ذكرت ولا يستحق  
بانتم ما طلقها وان كانت دائره يد رجل ادعاهما اثنتان احداهما جبرها  
والاخر نصحها واقام البيئته فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها وصاحب  
دينها عند ابي صيفه وقالوا بينهما اثنتان ولو كانت في ايديهما سلمت  
لصاحب الجميع نصحها عا وجه العضاة ونصحها لاع وجه القضاة واذا  
تنازعوا في دائره واقام كل واحد منها بيئته انما ينتج عنده وذكرنا

تاريخا وليمن الدابة بواقف احد المتنازحين فهو اولى واذا استحل  
ذلك كانت بينهما واذا تنازعوا في دائره احد ماركها والاخر متعلق بيمينها  
فالراكب اولى وكونه كذا تنازعوا بغيره وعليه حمل لاحد منها فصاحب حمل  
اولى واذا تنازعوا في صا احد ماركها والاخر متعلق بكمه فالاب اولى  
واذا اختلف المتبايعان في البيع فادعى احد منهما ثمنه او ادعى البايع اكثر  
منه او اعترف البايع بقدر من البيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما  
البيئته قضى لم فان اقام كل واحد منها بيئته كانت البيئته المنتهية  
للزيادة اولى فان لم يكن لكل واحد منها بيئته قيل للمشتري اما ان  
ترضى بالتمن الذي ادعاه البايع ولا تستحق البيعة وقيل للبايع  
امان مسلم ما ادعاه المشتري من البيع والا فسخنا البيع فان لم  
يتراضيا استحق الحاكم كل واحد منها على دعوى الاخر ببيئته  
بيمين المشتري فاذا اختلفا في القاضيه بينهما وان نكل احدهما  
عن اليمين لزمه دعوى الاخر وان اختلفا في الاجل او في شرط  
الخيار او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا خلاف بينهما  
والقول قول من ينكر الخيار ولا يلزمه يمينه وان سلك المبيع